

تتمثّل رؤيتنا في شركة البحري في مواصلة ريادتنا كشركة مسؤولة تلتزم بأعلى معايير الأخلاق والدستدامة، وتسهم في تحقيق الدزدهار للمملكة، وتعزيز رفاه موظفيها، وحماية البيئة، لدسيَّما في المسارات البحرية التي نزاول فيها أعمالنا.

الاستدامة

80	هجنا نحو الاستدامة
82	ماية البيئة
84	سيخ المواهب
86	ءزيز خلق القيمة
88	عمل بنزاهة

نهجنا نحو الاستدامة

نسعى جاهدين لترسيخ هذا الالتزام في كل جانب من جوانب عملياتنا اليومية، إذ نحرص على مواءمة مبادراتنا مع إطار الاستدامة الذي نعتمده، والذي يرتكز على أربعة محاور رئيسية:

- حماية البيئة
- ترسيخ المواهب
- تعزيز خلق القيمة
 - العمل بنزاهة

تستند هذه الركائز الاستراتيجية إلى القضايا الجوهرية ذات الصلة بالاستدامة، كما تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية السعودية 2030.



مواضيع الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الرئيسية

- الطاقة والتغير المناخي
- الحوكمة وأخلاقيات الأعمال
- الصحة والسلامة المهنية
 - حقوق الإنسان
- التنوع البيولوجي والتلوث البحري
 - إدارة المخاطر
 - الرقمنة وأمن البيانات
 - رضا العملاء
 - التنوع والشمول
 - سلسلة التوريد المستدامة
- جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وإشراكها
 - المشاركة المجتمعية
- ر مرتفع الله أثر متوسط الله أثر منخفض



حماية البيئة

نلتزم التزاماً تاماً بحماية البيئة، لاسيما البيئة البحرية، من خلال مبادرات تستهدف الطاقة والتغير المناخي، وإدارة النفايات والمياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

ارة البيئة.

تتولى البحري لإدارة السفن مسؤولية الريادة في تطبيق مبادرات الشركة الرامية إلى حماية البيئة، حيث حصلت البحري لإدارة السفن على شهادة الاعتماد لمعيار الآيزو (ISO 14001) الخاص بنظام إدارة البيئة (EMS)، وهو معيار عالمي معتمد وضعته المنظمة الدولية للمعايير (ISO)، يقدم إطاراً لتصميم وتنفيذ نظام إدارة البيئة، وللتحسين المستمر للأداء. ويعكس هذا الاعتماد التزامنا بإدارة مسؤولياتنا البيئية بطريقة منهجية وفعالة.

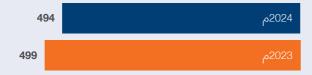
يتجلى التزامنا أيضاً في تنفيذ سياستنا البيئية وسياسة الطاقة التي تدفع بجهودنا نحو الامتثال لجميع اللوائح البحرية ومواصلة العمل لرفع مستوى الأداء في مجالي الطاقة والبيئة، إلى جانب نشر الوعي وتقديم التدريب اللازم لضمان تحقيق موظفينا لهذه الأهداف. يتم تنفيذ سياستنا باستخدام شهادة الآيزو (SO 5001) الخاصة بأنظمة إدارة الطاقة، والتي حصلت البحري لإدارة السفن على شهادة الاعتماد

الطاقة والتغير المناخى

نلتزم بخفض البصمة الكُربونية لأنشطتنا، ونسعى جاهدين لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق 1) بنسبة لا تقل عن 20% بحلول عام 2040م، مقارنة بحلول عام 2040م، وبنسبة لا تقل عن 70% بحلول عام 2040م، وتتوافق هذه الأهداف تماماً مع المعايير الإرشادية التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية لبلوغ صافي انبعاثات صفرية من الغازات الدفيئة بحلول عام 2050م.

شهد عام 2024م تسجيل شركة البحري لمعدل كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة بلغ 494 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل ميل بحري، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 1% مقارنة بعام 2023م.

> **كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة** (كغ مكافئ ثاني أكسيد الكربون / ميل بحري)



يُعدّ تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في ناقلاتنا محركاً أساسياً لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. ولتحقيق ذلك، نقوم بتشغيل مركز رصد أداء الأسطول، والذي يستفيد من الرؤى المستندة إلى البيانات لتحسين أداء استهلاك الطاقة في الناقلات. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك كل ناقلة خطة مخصصة لإدارة كفاءة استهلاك الطاقة، تهدف إلى تحسين العوامل الرئيسية مثل كفاءة استهلاك الوقود في المحرك الرئيسي، وتقليل مقاومة الهيكل، وكفاءة المروحة، وكفاءة التوازن الحراري، وكفاءة المولدات المساعدة، وتخطيط المسارات، وتوجيه المسارات بناءً على الأحوال الجوية، وتحسين السرعة. ويتم مراجعة هذه الخطط على أساس ربع سنوي لضمان التحسين المستمر والضبط الدقيق لتحقيق أهداف كفاءة استهلاك الطاقة.

سجل أسطول شركة البحري في عام 2024م انخفاضاً في كثافة استهلاك الوقود بنسبة 1% على أساس سنوي، ليصل إلى 156 كيلوغرام لكل ميل بحري.

إجمالي كثافة الوقود (كغ / ميل بحري)

	156	2024م
157		2023م

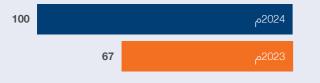
التنّوّع البيولوجي والتلوث البحري

في إطار حرصنا على تقليل تأثيرنا على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي والحفاظ عليهما، تمتثل شركة البحري امتثالاً تاماً باللوائح البحرية المتعلقة بتصريف المياه المعالجة، وإدارة النفايات ومتطلبات إعادة التدوير، وانبعاثات الكبريت من الوقود، بالإضافة إلى التقيد بالإرشادات الأكثر صرامة عند الإبحار في المناطق البحرية الحساسة المحددة. لم يسجل أسطولنا أي حالات تسرب نفطي في عام 2024م، مما يجعلها السنة الثانية على التوالي دون أي حوادث.

كما أكملنا تركيب أنظمة معالجة مياه التوازن في جميع ناقلاتنا، محققين بذلك هدف المنظمة البحرية الدولية لعام 2024م بشأن تنفيذ أنظمة معالجة مياه التوازن في جميع الناقلات لمنع انتشار الكائنات والجزيئات المعدية والمسببة للأمراض بين الموانئ.

تتبع جميع ناقلاتنا خطة متكاملة لإدارة النفايات، تتضمن إرشادات واضحة للحد من النفايات والتعامل معها والتخلص منها بطرق آمنة. وشهد عام 2024م انخفاضاً في كمية النفايات الناتجة عن أسطولنا، حيث بلغت 52 متراً مكعباً لكل ناقلة، مقارنة بـ 59 متراً مكعباً في العام الماضي.

نسبة الناقلات التي تم تركيب أنظمة معالجة مياه التوازن فيها



إجمالي النفايات الناتجة (بالمتر المكعب لكل سفينة)



83

ترسيخ المواهب

يشير مفهوم "ترسيخ المواهب" إلى التزامنا بوضع سلامة ورفاهية موظفينا في مقدمة أولوياتنا، وبناء قوة عاملة ديناميكية ومبتكرة من خلال برامج لاستقطاب المواهب المتميزة والاحتفاظ بها وتطويرها.

الصحة والسلامة المهنية

لطالما كانت صحة وسلامة موظفينا في شركة البحري أولوية قصوى نضعها في صميم عملياتنا. ونسعى إلى تحقيق سجل خالٍ من الوفيات، والحفاظ على معدل تكرار حوادث الوقت المهدور عند أقل من 0.44 لكل مليون ساعة عمل، والدستمرار في تحقيق سجل خالٍ من الحوادث عبر جميع ناقلات الأسطول لمدة تزيد عن عام.

ويعدّ برنامج شركة البحري لإدارة الصحة والسلامة المهنية برنامجاً معتمداً وفقاً لمعيار 45001 ISO الخاص بأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية. ولتقليل المخاطر الصحية والمهنية، خاصة في بيئة العمل المجية والصعبة بطبيعتها، نفذنا مجموعة من المبادرات والأدوات، تشمل أداة تشخيص الثقافة المؤسسية التي تقدم مؤشرات استباقية للأداء السلامة، وبرامج تدريبية شاملة لجميع العاملين في البحر، تغطي مجالات مثل عمليات الشحن الآمن، ومكافحة الحرائق، والنجاة في البحر، والإسعافات الأولية، بالإضافة إلى تقييمات مخاطر متخصصة لكل مهمة للتنبؤ بالمخاطر التشغيلية ومعالجتها، إلى جانب توفير معدات الوقاية الشخصية التي تتجاوز المعايير الصناعية، وبرامج تعزيز الصحة العامة، وإدارة الإجهاد، والتشجيع على النشاط البدني أثناء العمل في البحر.

كما نمنح موظفينا صلاحية إيقاف العمل وفق سياسة "صلاحية التوقف عن العمل"، التي تخول جميع العاملين في البحر إيقاف أي نشاط يرون أنه يشكل خطراً على الأفراد أو الممتلكات أو البيئة. وتضمن سياسة "الثقافة العادلة" تحميل الأفراد المشاركين في أنشطة غير آمنة المسؤولية ومحاسبتهم، مع الحفاظ على نهج عادل ومنصف في المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، نشجع على الإبلاغ عن الحوادث الوشيكة، مع إمكانية الإبلاغ دون الكشف عن هوية المُبلغ، حيث تُراجع الإدارة المختصة التقارير المهمة في غضون 24 ساعة، كما تُكافئ البلاغات ذلت الأثر الإيجابي لتعزيز ثقافة السلامة الاستباقية.

لم تُسجل أي وفيات في عامي 2023م و2024م، مما يعكس التزامنا الراسخ بتحسين معايير الصحة والسلامة بشكل مستمر. ورغم التقدم المستمر في معايير السلامة، شهد معدل تكرار حوادث الوقت المهدور في شركة البحري في 2024م ارتفاعاً طفيفاً إلى 0.42 لكل مليون ساعة عمل، مقارنة بـ 0.35 في العام السابق.

معدل تكرار حوادث الوقت المهدور (عدد الحوادث لكل مليون ساعة عمل)



التنوع والشمولية

تضع البحري تعزيز التنوع وتكافؤ الفرص على رأس أولوياتها، مما يمكّننا من الاستفادة من تعدد واختلاف الرؤى والخبرات. وتولي اهتماماً خاصاً لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة النساء من الموظفين بدوام كامل 22% في عام 2024م، بتراجع بسيط عن 23% المسجلة في عام 2023م. وحرصاً منا على استقطاب الكفاءات النسائية والإبقاء عليها، توفر البحري حزمة من المزايا تشمل إجازة الوالدين، من بينها 10 أسابيع إجازة أمومة مدفوعة الأجر للأمهات في المملكة العربية السعودية.

مشاركة المرأة في القوى العاملة (نسبة مشاركة المرأة من بين الموظفين العاملين بدوام كامل)



جذب المواهب والإبقاء عليها وتطويرها تعى البحرى أن جذب القوى العاملة الموهوبا

تعي البحري أن جذب القوى العاملة الموهوبة والحفاظ عليها يمثل ركيزة أساسية لتعزيز تنافسيتها وتحقيق الاستفادة القصوى من استراتيجية النمو. وتهدف سياستنا للتطوير المهني إلى خلق بيئة عمل داعمة وديناميكية تمكن أعضاء الفرق من التميز على الصعيدين المهني والشخصي.

وفي هذا السياق، تقدم البحري مجموعة برامج تدريبية متخصصة للعضاء طواقمها وموظفيها. كما يتلقّى أعضاء طواقم العمل تدريبات في المهارات البحرية الأساسية، والشهادات التقنية، ومجموعة متنوعة من الدورات الإلكترونية، فضلاً عن برامج التقدم الوظيفي من متدرب إلى أحد كبار الموظفين. ويحظى الموظفون على برامج تدريبية شاملة تغطي كافة نواحي أعمالنا، إلى جانب برامج مخصصة للخريجين الجدد والمتقدمين في المسار الإداري.

وفي إطار التزامها برؤية 2030، تواصل البحري تعزيز حضور الكفاءات الوطنية في كوادرها، حيث بلغت نسبة المواطنين السعوديين 58% من إجمالي الموظفين بدوام كامل عالمياً خلال عام 2024م، صعوداً من نسبة 47% في العام السابق.

ارتفع إجمالي عدد موظفينا بدوام كامل ليصل إلى 771 موظفاً بنهاية عام 2024م، مسجلاً نمواً بنسبة 14% مقارنة بالعام السابق، مع استقرار معدل دوران الموظفين عند 12% على أساس سنوي.

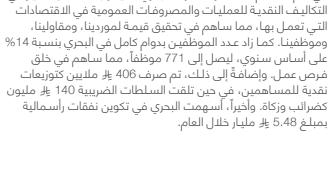
جذب المواهب والإبقاء عليها وتطويرها 2024م	2024م	2023م
عدد الموظفين بدوام كامل 771	771	678
معدل دوران الموظفين (%)	12	12
معدل السعودة (نسبة المواطنين السعوديين من إجمالي القوى العاملة بدوام كامل عالمياً) 58	58	47
متوسط ساعات التدريب لكل موظف	15	12
متوسط ساعات التدريب لكل عضو في الطاقم 🥒 34	34	35

تعزيز خلق القيمة

تعكس جهودنا لـ "تعزيز خلق القيمة" التزامنا بمواءمة أهداف أعمالنا مع مسؤولياتنا الاجتماعية والبيئية، إذ نعمل على تِحقيق القَّيمة فَي المجتمعات الَّتي نعمل بها من خُلالٍ تعزيز أدائناً المالي، بما يعود بالنفع على شريحة واسعة من أصحاب العلاقة، من موردين وموظفين ومتعاُقدين ومساهمين. كما تسهم عملياتنا في تمكين عملائنا من تنمية أعمالهم، وتوفير فرصٌ عمل مجديةً، والمشاركة في تكوين رأس المال من خلالً استثماراتنا في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول التي تمتد إليها أعمالنا.

القيمة الاقتصادية المضافة

في عام 2024م، استثمرت شركة البحري ما يقارب 5.43 يلا مليار في . التكاليف النقدية للعمليات والمصروفات العمومية في الاقتصادات على أساس سنوي، ليصل إلى 771 موظفاً، مما ساهم في خلق فرص عمل. وإضاَّفةً إلى ذلك، تم صرف 406 إلا ملايين كتوزيعات



المشاركة المحتمعية

واصلت البحري خلال عام 2024م تركيز جهودها في مجال المشاركة المجتمعية على تطوير رأس المال البشري، مع إيلاء اهتمام خاص لتمويل برامج تدريبية موجهة للطلاب والمهنيين الشباب، بهدف إعدادهم لمسارات مهنية في القطاع البحري. وقد استثمرنا في هذه المبادرات مبلغ 6.34 إلا مليون، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 29% على أساس سنوي، ويعود ذلك إلى زيادة المبالغ المخصصة لتدريب

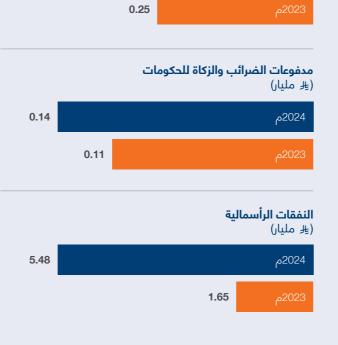
الاستثمارات المجتمعية (ﷺ ملیون)

5.54



الرقمنة وأمن البيانات

تتضمن استراتيجيتنا للتحول الرقمي، والتي تم تناولها في فصل "اللستراتيجية" من هذا التقرير، عنصريّ الرقمنةٰ وأمن البيانات كُجزء من خطة تنفيذها التي تمتد لثلاث سنوات.



تكاليف التشغيل النقدية والمصروفات العمومية

(یلا ملیار)

2024م

(یر ملیار)

2024م

توزيعات نقدية مدفوعة



العمل بنزاهة

يمثل مبدأ "العمل بنزاهة" التزامنا بالأعمال المسؤولة، حيث نحرص على أن يحظى الجميع باحترام وكرامة في علاقتهم مع البحري، مع التزامنا بأعلى معايير الأخلاقيات وحوكمة الشركات، والحفاظ على رؤية واضحة للمخاطر والفرص لتعزيز مرونة أعمالنا.

حقوق الإنسان وسلاسل الإمداد المستدامة

يعد احترام وصون حقوق موظفينا وعملائنا ومجتمعاتنا التي نعمل فيها حجر الأساس في أعمالنا. فعلى المستوى الداخلي، لدينا سياسات صارمة لدعم الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين، مع ضمان إطلاع جميع الموظفين على هذه الإجراءات عند انضمامهم للشركة.

أما على المستوى الخارجي، فإننا نتعامل مع مورّدين من ذوي السمعة الحسنة الذين يثبتون التزامهم بأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان، لاسيَّما ما يتعلق بالأطفال والعمل القسري. ولضمان الامتثال، نُجري عمليات مراجعة دورية واستباقية للمورّدين لدينا، لا نقيّم خلالها قدراتهم التشغيلية والمالية فحسب، بل نتحقق أيضاً من مدى التزامهم بمدوّنة قواعد سلوك الموردين لدينا، والتي تُشدد على ممارسات الأعمال الأخلاقية والمسؤولة.

خلال عام 2024م، خضع 26 من المورّدين لدينا للمراجعة، وأسفرت النتائج عن إنهاء العقود مع موردين اثنين بسبب عدم الامتثال. وبينما نعمل على معالجة تأثير إنهاء هذه العقود، إلا أنها لم تؤثر بشكل جوهري على عملياتنا.

عدد المورّدين الذين خضعوا لعمليات المراجعة



بصفتها شركة عامة مدرجة في سوق الأسهم السعودي "تداول السعودية"، تلتزم البحري بلوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية. كما تحافظ على أعلى مستويات الشفافية من خلال الإفصاح المنتظم عن نتائجها المالية والتشغيلية الربع سنوية والسنوية، فضلاً عن الإعلانات المتعلقة بالأحداث الجوهرية التي قد تؤثر على سعر السهم. وتعزز البحري تواصلها الفعال والاستباقي مع المساهمين والمجتمع الاستثماري عن طريق إدارة علاقات المستثمرين.

يعتمد هيكل حوكمة الشركات في البحري على مجلس إدارة يتألف من

10 أعضاء، تُدعمه ثلاث لجان دائمة تابعة للمجلس، وفريق إدارة تنفيذية

بقيادة الرئيس التنفيذي للشركة. ويترأس كل من لجنة المراجعة ولجنة

الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة أعضاء مستقلون. كما يتولى رئيس مجلس الإدارة رئاسة اللجنة التنفيذية، وهي اللجنة المسؤولة عن

وضع استراتيجية الاستثمار للشركة والإشراف على قراراتها.

وانطلاقاً من التزامها بالنزاهة والمسؤولية، تعتمد البحري آلية مراجعة داخلية متكاملة بقيادة إدارة المراجعة الداخلية، التي ترفع تقاريرها مباشرةً إلى مجلس الإدارة. وتضمن هذه الآلية الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية، إلى جانب مراجعة إجراءات التعامل مع شكاوى الموظفين لضمان العدالة والإنصاف. كما تضطلع إدارة المراجعة الداخلية بالتحقيق في أي شبهات تتعلق بالاحتيال أو الفساد أو الممارسات غير التنافسية. في عام 2024م، لم يتم تسجيل أي حالات تعارض مع قواعد السلوك الخاصة بالبحري، مثل العام الماضي.

أدارة المخاطر

الحوكمة وأخلاقيات الأعمال

لمزيد من التفاصيل حول سياساتنا وإجراءاتنا وإطار حوكمة إدارة المخاطر، يُرجى الاطلاع على فصل "الإفصاحات النظامية". كما يوضح هذا الفصل المخاطر الرئيسية التي تعترض طريقنا، والإجراءات الاحترازية التي طبقناها للتصدي لها والحد من آثارها.

